



«نسعى لتعزيز الشراكات مع الشركات والمؤسسات في الإمارات لتعزيز دور القطاع الخاص في دفع مسيرة التنمية المستدامة في إمارة أبوظبي».

محمد هلال المهيري
مدير عام غرفة تجارة وصناعة أبوظبي

«انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتبطة بتوليد الكهرباء يمكن خفضها بنسبة 70 بالمئة بحلول عام 2050 والقضاء عليها تماما بحلول عام 2060».

تقرير جديد صادر عن
الوكالة الدولية للطاقة المتجددة



أرامكو في تحول استراتيجي من تصدير الخام إلى أنشطة التكرير

● جولة العاهل السعودي ترسخ دور أرامكو في الأسواق الآسيوية ● خطط لبلوغ طاقة التكرير 10 ملايين برميل يوميا بحلول 2030



تعزيز قبضة الرياض على أنشطة المصنّب

سلمان بمثابة الجائزة الكبرى، حيث وقعت السعودية اتفاقات تصل قيمتها إلى 65 مليار دولار تشمل مجالات الطاقة والصناعات التحويلية إلى جانب متنزه ترفيهي في السعودية.

وشملت الاتفاقات مذكرة تفاهم بين أرامكو ومجموعة تشاينا نورث اندستريز (نورينكو) لدراسة بناء مصانع تكرير وبتروكيماويات في الصين.

وقال جون سفانكيناكيس مدير مركز الخليج للأبحاث في الرياض إن الجولة "بداية لاستراتيجية طويلة الأمد تتبناها السعودية لفتح اقتصادها أمام المستثمرين الآسيويين والعكس صحيح"، وذلك في إطار "رؤية السعودية 2030" التي تهدف إلى تنويع موارد الاقتصاد وتقليص اعتماده على صادرات الخام.

للسعودية قد رجح أن يصل تقييم أرامكو عند الطرح بنحو تريليوني دولار أو أكثر. وقدّر محللون التقييم بين تريليون إلى 1.5 تريليون دولار.

وترددت أسماء سنغافورة وهونغ كونغ وطوكيو بين البورصات المحتملة لإدراج أسهم أرامكو فيها. وسيكون الإدراج الأولي في البورصة السعودية وتطلع الرياض إلى إدراج ثان في نيويورك أو لندن.

ولا تهدف مشاريع أرامكو المشتركة في ماليزيا واندونيسيا وغيرهما إلى زيادة طاقتها التكريرية فحسب بل إن صفقاتها الجديدة في المنطقة ستعزز كثيرا مشاركتها في قطاع البتروكيماويات، الذي يتضمن جميع أشكال اللدائن ويشهد ارتفاعا في الأرباح بفضل قوة الطلب. وكانت محطة الصين الختامية في جولة الملك

اكسون موبيل ورويال داتش شل وسنغابور بتروليوم كورب المملوكة لشركة بتروشاينا. وقال جون دريسكول مدير جيه.تي.دي انرجي للاستشارات في سنغافورة "عندما تسيطر على طاقة تكريرية مع قدرة على تسليم منتجات بتروولية في نافذة البيع والشراء (منطقة التسعير) فإنك تتمتع بإمكانية الدخول إلى منفذ فوري يلعب أيضا دورا رئيسيا في التقديرات اليومية للأسعار".

ومن المرجح أن تساهم خطوة السعودية الرامية لتعزيز مشاركتها في محطات التكرير والبتروكيماويات في التقييم المحتمل لأرامكو في طرحها العام الأولي المزمع الذي قد يكون الأكبر من نوعه في العالم على الإطلاق.

وكان ولي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان الذي يشرف على السياسة الاقتصادية

أعطت جولة زيارة العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز زخما جديدا لاستراتيجية الرياض بالتحول من تصدير النفط الخام إلى صناعة التكرير والبتروكيماويات وخاصة في أكبر منطقة مستورة للطاقة في العالم بهدف تعظيم الاستفادة من الموارد وزيادة هوامش الأرباح.

أمين الناصر:
مصلحتنا في أنشطة التكرير
والبتروكيماويات المتكاملة
مع التسويق والتوزيع



الماليزية بتروناس في مشروع التطوير المتكامل للتكرير والبتروكيماويات (رابيد). ويجري إنشاء المشروع في ولاية جوهور بجنوب ماليزيا ولا يفصله سوى مضيق عن سنغافورة مركز تجارة النفط في آسيا.

ومن المتوقع أن يبدأ المشروع عملياته في عام 2019 وستتولى السعودية إمداده بنحو 70 بالمئة من احتياجاته النفطية ما يمنحها منفذا رئيسيا لخامها في آسيا أسرع الأسواق نموا في العالم. وهذا هو أكبر مشروع تكرير لأرامكو خارج السعودية.

وفي الأونة الأخيرة أبرمت أرامكو أيضا اتفاقا مع برتامينا الإندونيسية بقيمة 5 مليارات دولار لتوسعة أكبر مصفاة نفط في البلاد والتي ستمدها أرامكو بالخام.

وقال الخبير الاقتصادي السعودي إحسان بوحليقة إن "الاستثمارات تهدف إلى تعزيز الوضع التنافسي لأرامكو في جنوب شرق آسيا".

ويسمح الاستثمار الماليزي أيضا للسعوديين بالمشاركة في مركز التكرير داخل سنغافورة وحولها والذي يساهم في تحديد أسعار الوقود في المنطقة.

وتعمل وكالة ستاندر أند بورز غلوبال بلاس للتسعير على تقييم العشرات من منتجات الوقود يوميا بناء على الشحنات المتدفقة من وإلى هذه المنطقة. وتصف الوكالة هذه العملية بأنها "السوق عند الإغلاق" بينما يطلق عليها المتعاملون اسم "نافذة البيع والشراء" وتؤثر على تسعير منتجات نفطية تقدر قيمتها بمليارات الدولارات يوميا. وتتدفق إمدادات شركات كثيرة من الخام ومنتجات الوقود من وإلى منطقة التسعير التي تعرف باسم فوب سترينيس وتخضع المصافي الموجودة في المنطقة لإدارة شركات

لندن - كشفت نتائج الجولة الآسيوية التي قام بها العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز، أنها كانت مهمة تسويقية حقيقية تهدف لتعزيز مكانة أكبر مصدر للنفط في العالم وخاصة إلى أكثر المناطق استهلاكا.

وتشير الاتفاقات الموقعة خلال الجولة الآسيوية، التي استمرت 3 أسابيع وشملت ماليزيا واندونيسيا واليابان والصين، إلى استراتيجية جديدة تركز على تعزيز النفوذ السعودي في أسواق المنتجات المكررة والبتروكيماويات والمعروفة باسم قطاع المصنّب.

ونسبت وكالة رويترز إلى أمين الناصر الرئيس التنفيذي لشركة أرامكو الحكومية الأحد قوله إن "استراتيجيتنا هي النمو في قطاع المصنّب... أي نشاط متكامل بين التكرير والبتروكيماويات مع التسويق والتوزيع يصب في مصلحتنا".

وقال الناصر "لدينا طاقة تكريرية داخل السعودية وخارجها تقارب 5.4 مليون برميل يوميا وهدفنا الوصول إلى 10 ملايين برميل يوميا بحلول عام 2030".

وتمارس السعودية نفوذها على أسواق النفط بالأساس من خلال منظمة أوبك، التي تعتبر القائد الفعلي لها.

لكن قدرة أوبك على السيطرة على الأسعار من خلال التحكم في ضخ النفط تراجعت مع نمو إمدادات منتجين خارج المنظمة مثل روسيا وشركات النفط الصخري في الولايات المتحدة وهو ما أضعف قبضتها على الحصة السوقية.

وظهر مؤشر على تحول الاستراتيجية السعودية خلال المحطة الأولى من جولة الملك سلمان في كوالالمبور. فقد وقعت أرامكو اتفاقا بخصوص استثمار قيمته 7 مليارات دولار في مشروع مشترك مع شركة النفط الحكومية

إحسان بوحليقة:

الاستثمارات تهدف إلى تعزيز

الوضع التنافسي لأرامكو في جنوب شرق آسيا



ضغوط على الحكومة التونسية لإصلاح معايير تجارة السيارات

● وكلاء توريد السيارات يستغيثون لإنقاذهم من حالة الكساد ● 610 مليون دولار حجم التعاملات السنوية في سوق السيارات



زياد العذاري:

قانون السيارات الشعبية

الصادر في 1994 لم يعد

يتلاءم مع مداخل التونسيين

تضاعفت أسعارها لتصل في المتوسط حاليا إلى 24 ألف دينار (10.5 ألف دولار) بينما كان لا يتجاوز سعرها مع بدء البرنامج سقف 4.4 ألف دولار.

ويتضمن قانون المالية لعام 2017 رفع نسبة الضريبة على القيمة المضافة للسيارات من 12 بالمئة إلى 18 بالمئة، وهو ما يعني أن أسعار السيارات سترتفع أليا، الأمر الذي يجعل أغلب التونسيين عاجزين عن شراء سيارات جديدة.

ورغم الحوافز الحكومية لتشجيع وكلاء السيارات على توريد السيارات الشعبية خاصة قرار وزارة الصناعة والتجارة القاضي بزيادة هامش الربح من 218 دولارا إلى 440 دولارا عن كل سيارة يتم بيعها، إلا أن الخطوة لم تنقذ القطاع من حالة الركود التي يعيشها.

وبحسب بيانات غرفة وكلاء توريد السيارات، فإنه تم توريد العام الماضي حوالي خمسة آلاف سيارة شعبية بيعت منها حوالي 1500 سيارة فقط.

ويعود هذا البطء في المبيعات، وفق المختصين في القطاع، إلى الإجراءات الإدارية الخاصة بعمليات التوريد والتي تمر من مرحلة تسجيل الزبائن وإرسال القوائم إلى وزارة الصناعة والتجارة للحصول على القرارات اللازمة في ذلك.

ولم يبق ثلاثة وكلاء بتوريد حصصهم العام الماضي، وهم وكالة شركة رينو الفرنسية وشركتا نيسان وميتسوبيشي اليابانيتان من أصل 11 وكيل بيع سيارات يعمل في البلاد. وتشير بيانات إحصائية رسمية، إلى أن رقم معاملات توريد السيارات في تونس يبلغ سنويا قرابة 610 مليون دولار، وهو لا يتجاوز 5 بالمئة من إجمالي واردات البلاد.

وقال زياد العذاري وزير التجارة والصناعة إن "القانون المعمول به حاليا لم يعد يصلح بالنظر إلى مداخل التونسيين والوضع الاقتصادي الراهن بالبلاد لذلك رأينا إجراء تعديلات على القانون المتعلق بشراء السيارات الشعبية".

وأكد العذاري في تصريح صحفي في وقت سابق هذا الشهر أن مستوى دخل التونسيين جعل الإقبال على هذا البرنامج ضعيفا للغاية وأقل مما هو متوقع، مشيرا إلى أنه تم تسجيل خلال العام الماضي مؤشرات تدل على ذلك.

ويؤكد اقتصاديون أن تآكل الطبقة الوسطى وتراجع القدرة الشرائية للمواطنين وتدهور سعر صرف الدينار أمام العملات الرئيسية علاوة على اختلال الميزان التجاري، تعد من أهم العوامل التي دفعت التونسيين إلى صرف النظر عن شراء السيارات في السنوات الأخيرة.

وتأتي الخطوة بعد إصرار غرفة وكلاء وتصنيع وتوريد السيارات على رفع سقف الضريبة على الدخل للمتفعين بالبرنامج من 5 آلاف دينار (2.2 ألف دولار) إلى 8 آلاف دينار (3.5 ألف دولار) لتوسيع دائرة المستهلكين لشراء هذا الصنف من السيارات.

ويقول مهدي لمخوب الناطق باسم الغرفة إنه رغم تنامي الطلب على السيارات الشعبية، إلا أن قانون سنة 1994 المتعلق بشراء هذا الصنف من السيارات يحرم الكثير من التونسيين من التمتع بالبرنامج الذي يعتمد على توريد 8 آلاف سيارة سنويا.

وارجع لمخوب ذلك التراجع إلى رفض البنوك المحلية منح قروض للتونسيين نظرا لاختلال نسبة الضرائب على المداخل والشروط المتعلقة بشراء السيارات التي



مهدي محجوب:

هناك اختلال بين نسبة

الضرائب على المداخل

وشروط شراء السيارات

ويطالب وكلاء السيارات بمراجعة ملف توريد السيارات من خلال تحرير توريدها من أجل الضغط على الأسعار، بعد أن دخل سوق بيع السيارات في ركود غير مسبوق جراء عدة عوامل مرتبطة بالوضع الاقتصادي الراهن.

ويتوقع أن تقوم الحكومة بإدخال تعديلات على قانون نظام الضرائب رقم 103 الصادر سنة 2002 خاصة في الجزء المتعلق بنسبة الضريبة على الدخل لتوسيع دائرة المنتفعين بهذا البرنامج.

ويشكو العديد من التونسيين وخاصة الموظفين الذين استطلعت "العرب" آراءهم من عدم قدرتهم على التمتع بالبرنامج بسبب الشروط المعقدة التي لا تتلاءم مع مداخلهم.



أين الزبائن